مثلا محكمة جزين كانت تتألف من رئيس وعضوين، الرئيس يجب أن يكون ماروني، وهكذا كان في وقت من الأوقات سليم أفندي بيك رئيس المحكمة، ومن عضو درزي و من عضو كاثوليكي. أما العضو الدرزي فلم يكن بالنظر لعدد الدروز، لأن الدروز في جزين لا يتجاوزون خمسة عشر أو ستة عشر أو ستة عشر نفس في قرية اسمها اسمها في قرية اسمها عارَيْ مش عارَيَا عارَيْ نعم، ولكن بالنظر إلى أمجادهم كان لهم هذا المركز في المحكمة البدائية كما كان لهم عضو في مجلس الإدارة. وأقول لكم أن في جزين كان البيوت حتى ما جاورها مما يسمى جزء ملكا للدروز، وبنوع أخص لآل جنبلاط ولكن مع الزمن اشترى الأهلون هالقرى، كما انتزعها الدروز من إخواننا الشيعة انتزعوها الموارنة. أما الدروز انتزعوها من الشيعة حربا، ولكن المسيحيين انتهت إليهم الأملاك بحكم الشراء، الشراء لم يكن بالمعنى الصحيح. أضرب لك مثلا عن التعصبات الطائفية، في إقليم التفاح الأكثرية كاثوليك، وكان هناك مزرعة اسمها صيدون، هذه كان يملكها رجل من بني عبد الصمد، فكان يعتدى عليه ولم يكن في لبنان مساحة تحدد الملكية، كانت تذكر حدود برفع التكبيل منسميها نقول يحدها كبلة الحجر الفلاني أو الشيء الفلاني، وكان هذا الرجل الذي يملك ... يعتدى عليه بشكل مستمر، إلى أن جاء إلى المحكمة يقول لهم: إني مستعد - واسم الرجل حتى أسميه لك محمود أفندي عبد الصمد- أيتها المحكمة أنا مستعد أن أتتنازل عن كل حقي وأطلب من خصومي أن يحددوا هم الحدود التي يريدونها. وعلى هذا حكمت المحكمة بالحدود التي طلبها الخصوم، وجاء الرجل بعد أيام يطلب التنفيذ ولكن لا سبيل للتنفيذ، فجاءني يشكي لي باعتباري أنا عضو محكمة وبإسم الدروز موجود هناك، فآلمني الأمر، فرجعت إلى القائمقام وكان صديقي. وفي تلك الأيام كان القائمقام هو رئيس التنفيذ لم تكن المحكمة، المحكمة تصدر الحكم ولكن رئيس التنفيذ قائمقام، والقائمقام صديق جدي، وصديق أبي، وبطبيعة الحال مع الفارق الكبير في السن في ذلك الحين كان صديقي، فقال لي بكل صراحة: لا يمكن أن أنفذ هذا الحكم لأن من ورائه غضب المطران ولا أحتمل غضب المطران. قلت له قبل أن تكون قائمقام كنت قاضيا، قال: نعم ولكن لا يمكنني. بقي الأمر على هذا وأنا متألم في أيام الشباب وشيء أعتبر مسئول عنه قانونا وضميريا فبقي الأمر إلى أن وقعت الحرب، نفذنا الحكم بفضل الاحتلال الذي وقع في جزين. المحاكم طالما ذكرناها، كانت تتألف تأليف طائفي بحت، ثم، وكما كان تأليف المحاكم طائفيا، كان الوضع أيضا طائفيا كان رئيس المحكمة في جزين التي ذكرناها يجب أن يكون مارونيا كما قلنا، وعضو كاثوليكي وعضو درزي، يجب أن يتقدم العضو الدرزي على العضو الكاثوليكي. فوقع في يوم من الأيام اختلاف، كان العضو الدرزي من عائلة بيت عبد المجيد وهم مشائخ وكان العضو الكاثوليك من بني شهاب وهم أمراء. فذهب كل يدعي حق التقدم على الآخر. قال الأمير: هنا عدد الدروز قليل جدا فحق التقدم لنا عليهم، وقال له العضو الدرزي : القضية هي باعتبار العدد العام في لبنان والدروز هم أكثر عددا من الكاثوليك. وظل هذا الخلاف حقبة من الزمن إلى أن رأى الرئيس، وكان سليم افندي باز القانوني المشهور، أن يحل المسأل الخلاف حبيا. فقال يا عثمان بيك، وهذا كان اسم العضو إبن شهاب حاكم البلاد وكان الناس يقبلون يده وجه وقفا على ... فإذا احتل المركز الأول فلا بأس، فسكت العضو الدرزي عثمان بيك على مضض وجلس في اليوم الأول في المركز الثاني عن شمال الرئيس. وفي اليوم الثاني بكر وجلس على كرسي الرئاسة وجاء العضو الكاثوليك فأخذ المركز الأول كيومه السابق، ثم جاء الرئيس فحيا وحيي وطلب من العضو أن يتحول إلى مكانه لعقد الجلسة، قال له لا هذا فصل فصلته أنت، هذا سيدنا المير وأنا سيدنا الشيخ وأنت من عامة الشعب فأقعد محلي. فهكذا حل الخلاف السابق وترجى الأمير ويرجوه أن يأخذ المحل الثاني. وعلى المناسبة الأمير المحترم كان يتقلب في مذاهب متعددة، ولد مسلما وتحول مارونيا ثم صار كاثوليكيا وكان في المحكمة أحد إخواننا الشيعة، كان شاب ممتاز جدا، قال: خفنا على سيدنا المير يعملها متوالية ويشلحنا هالكرسي. فهذا كان الوضع المضحك أحيانا في لبنان. القضاء كان نزيها في أكثر الأحيان ولكن النزاهة ليس بأخذ المال فقط، ولكن بإضاعة القانون، فبأي وسيلة ضاع القانون أو ضاع العقد فثمة إرتكاب. فكان هناك ضعف طائفي يميل الإنسان ويعتبر نفسه ممثلا لطائفته أكثر ما يعتبر نفسه ممثلا للعدل، وهذا كان بلاء القضاء في لبنان من قبل. لا تزال الطائفية تلعب دورها وأعتقد أنها لا تنتهي وأكذب الناس من يزعم أنه ضدها، إنه يعيش بها وبظلها، فلم يتخلف عنها أحد ممن يطلب الوصول إلى مركز من مراكز الدولة.